الدين والفلسفة

هل ثمَّة تناقضٌ...؟

تحليل ونقدٌ لأبرز المسائل التي كتبها د. محمد المزوغي
(أستاذ الفلسفة بمعهد الدراسات العربية والإسلامية. روما)

في مقالته
صراع الفقهاء: البوطي ضد المرزوقي
المنشورة في موقع **"جدل"**

كتبه

سعيد فودة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين، وبعد،

فلما اطلعت على مقالة الدكتور المزوغي المسماة بصراع الفقهاء[1]، وتأملتُ ما فيها من مبالغات ومصادرات لا يجوز لواحد أن يقع فيها،

---

(١) انظرها في موقع جدل المقالة الأولى:
http://www.jadal.org/news.php?go=fullnews&newsid=670
والمقالة الثانية:
http://www.jadal.org/news.php?go=fullnews&newsid=724
فهي مؤلفة من حلقتين، وقد دار بينهما نقاش طويل ربما نذكر بعض جوانبه لاحقاً.
وقد وصف د. المزوغي نفسه في أثناء المقالة فقال:" كاتب هذه السطور متأكد من أنه على حق في نقده لأعمال هذا الرجل، وقد بسط اعتراضاته بشفافية أمام القارئ المتبصر وكلّف نفسه عناء الغوص في نصوص غامضة مستعصية، لا لأنها عميقة، بل لاصطناعها العمق عن طريق آلة الغموض والتقعر اللغوي. وأنا متأكد أيضا أن المرزوقي، على يقين من أنه على حق وأن معارِضه وناقده على خطأ. الحَكَم الفصل هنا هو القارئ ولا غير.."اهـ
ومع مخالفتنا إياه في العديد من مقولاته التي نشرها في المقالة المشار إليها، إلا أننا نوافقه في بعض الأوصاف التي وصف بها كتابات د. المرزوقي.
والهم الظاهر الذي يدفع الكاتب المزوغي إلى مخالفة المرزوقي والهجوم عليه بهذا النحو، أشار إليه في قوله:" لماذا يرمي بنفسه في هذه المتاهات؟ لماذا يسحب معه ابن خلدون [...] ويترك لفقيه،

أحببتُ أن أقوم بالتعليق على بعضِ ما فيها، لأبيّن الإشكالات الموجودة

خطيب جامع التبديع بحاله؟ ماذا يقول الناس عن الفلاسفة؟ لقد بدا الفقيه أكثر علمية وأكثر صرامة ودقة من "الفيلسوف"."اهـ، فهو كما ترى يزعم أن **نكوص** د. المرزوقي عن موقفه الفلسفي ومنهجيته الفلسفية التي عهده عليها، تستلزم الاستنقاص من المنهج الفلسفي والفلاسفة في رأي المزوغي، ولذلك فإنك تراه يسأل المرزوقي:ماذا سيقول الناس عن الفلاسفة!

ويزيد المزوغي في بيان الأسباب التي دفعته إلى الرد على الدكتور المرزوقي مع شهادته له بتعدد المواهب فيقول:" ولكي أسهل على القارئ التقييم والحكم، أستسمحه بإرجاعه إلى تلك الدهاليز التي شقها معي طوال هذه الصفحات، وإلقاء نظرة على عصارة ما سولت له نفسه أخيرا من عبارات وأفكار. نحن نعجب من رجل متعدد الكفاءات كيف لم يدرك خطورة مواقفه ولم يعمل على مراجعة آرائه أو تهذيب عباراته. لقد دخل في كل المعمعات الفكرية والسياسية، وكتب رسائل مفتوحة إلى عمر موسى، إلى نصر الله، وتحاور مع محافظة جديدة، رجاء بن سلامة، لكن الطبع لم يتغير، ولم تفارقه أبدا تقنيته في تصغير الآخرين وحقده على كل من تفلسف، لا بل على كل من ساهم ـ من مثقفينا العرب ـ في انتاج وترويج ثقافة دنيوية علمانية خارج إطار الدين. لقد كفّر من كفّر واستهزأ بمن استهزأ ثم كال، لمن لم يتبع هداه، أبشع النعوت."اهـ

ولكن الاستخفاف الظاهر من د. المزوغي بالمنهجية العلمية والحرص على الدقة الموجودين عند الفقهاء، دليل على أنه لا يعرف مطلقا الفقه، ولم يقرأ مطلقا في كتب الفقهاء ليعرف عيانا -بلا بذل جهد نظري- أن أقل فقيه من الفقهاء قد يتفوق بسهولة في دقته المنهجية والتزامه بذلك في البحث والنظر، على العديد من الفلاسفية المشهورين. ولذلك فإنك ترى الدكتور المزوغي يصف الدكتور البوطي بالفقيه مستخفا بهذا الوصف، وهذه إحدى مقاتل المزوغي، فإنه ينصب نفسه حاكما على أمر وهو غير عارف به ولا مدرك بمقدار الغوص والتدقيق الذي يلتزم به الفقهاء.

وهكذا ترى التخابط في كتابات هؤلاء شائعا، ونقاط النقص عندهم ذائعة. ولك أن تتعجب من قبل ومن بعد ما تشاء!

فيها، دفعاً للناس إلى تجنب نحو ذلك في تفكيرهم، للوصول إلى التكمل لدرجة أعلى مما نحن فيه، وللتنزه عن النقائص الناتجة من الجهل.

وأدعو الله تعالى أن يوفقنا ومن أراد إلى الحق وخير الهدى.

كتبه

سعيد فودة

النظر الفلسفي والدين

هل الفيلسوف يمتنع عليه النظر في الدين، والاستمداد منه لمجرد كونه فيلسوفاً، ولمجرد كون الدين ديناً (منزلاً من عند الله تعالى، على فرض صحته) ؟

هل الفلسفة فعلاً تمنع صاحبها من الاستمداد من الكتب الدينية، سواء موافقة أو مخالفة؟

وهل وصل الأمر بالفلسفة في العصر الحديث كما يزعم الكاتب المزوغي إلى أن تمنع الفيلسوف من النظر الفلسفي في الكتب الدينية[1]؟

---

(١) انظر كيف بدأ د. المزوغي مقالته، فقد قال:" أبو يعرب المرزوقي هو فيلسوف تونسي يدرس الفلسفة منذ عقود في الجامعة التونسية. صدرت له العديد من الدراسات الفلسفية حول أرسطو، وابن خلدون، والرياضيات والابستيمولوجيا وعلم الإجتماع. لكن يبدو ـ إن لم أخطئ ـ أن الرجل أخيرا ماح إلى الفقه ورغب في تجديد أصوله وتحاور مع فقيه وخطيب مسجد في دمشق يدعى سعيد رمضان البوطي. إلاّ أن المتتبع لإنتاجات المرزوقي قد لا يتعجب كثيرا من توجهه الأخير، لأن الكثير من أحكامه القاسية على الفلسفة، مطايقة لأحكام الفقهاء المتشددين، وخصوصا ابن تيمية وأتباعه من الوهابيين. وما يدعم أطروحتنا هذه هو كتابه الثنائي مع البوطي بعنوان "إشكالية تجديد أصول الفقه".
اعتراضنا الاول هو اعتراض مبدئي، يمس مشروعية الموضوع: لا أحد من الفلاسفة العرب المحدثين دار بخلده يوما ما، سواء في عز شبابه أو في شيخوخته، كتابة نص حول الفقه وأصوله.

أعتقد أن هذا الحكم مبالغ فيه، ولا شك في أنه اندفع إليه نتيجة لاندفاعه النفسي المحموم نحو نقد أبي يعرب المزورقي!

الفلسفة كما نعلم تبحث في الأساطير وفي أي كتابة من الكتابات الوضعية التي وضعها البشر ويعلنون أنهم هم الذين وضعوها، ولا أعتقد أن الكاتب يستطيع أن يخالف هذه الدعوى.

والفيلسوف له أن يستمد من أي كتاب أو فكر وصل إليه بعقله أنه الحق، أو الموافق لفلسفته التي وصل إليها بنظره العقلي أو فكره النفسي الفلسفي! ولا تحجير على أحد من الفلاسفة إلى هذا الحد الذي وصل إليه المزوغي عندما استغرب بحث المزوقي في أصول الفقه (وهذا بغض النظر عن مخالفتنا للنتائج التي وصل إليها المرزوقي أو موافقتنا إياه في ذلك)، ولكن مجرد الاندفاع للفكر والنظر في النصوص الدينية، ثم استعارة ما يراه الفيلسوف ملائماً له! هذا أمر غير مرفوض في الفلسفة، ولا ممنوع منه فيها،

وذلك لسبب وحيد، وهو الأهم والمحدد حسب رأيي: لأن الأحكام الفقهية مبنية على سلطة نصوص تعتبر عند المؤمنين مقدسة، ومنزّلة من عند الله. الفيلسوف الحديث لا يعتقد بوجود كتب مقدسة تتعالى على التاريخ، وبالتالي فإن عقله وحسه الإنساني يمنعانه من استمداد أي قانون يحكم البشر من مدونات ونظام أحكام متداولة في قرون غابرة. هذا الإعتراض بالنسبة للمرزوقي هو في أعلى مراتب الهرطقة والكفر، إنه أبغض موقف عنده يمكن أن يتفوه به إنسان على وجه الأرض.."اهـ

لا في الفلسفة القديمة ولا الحديثة، ولن يكون الأمر كذلك مطلقاً في يوم من الأيام!

نعم، إذا قلتَ إنك إنما أردت أن الفيلسوف إن بحث في الكتب الدينية ونظر فيها، فلا يصح له أن يندفع إلى ذلك بناء على تقليدها إياها أو على تبنيها بلا فكر ونظر! قد نوافقك على ذلك إلى حدٍّ معين أو بناء على بعض الفلسفات التي تقول: إن الواحد لا يصح له الاعتقاد بالشيء إلا بناء على النظر العقلي، ولا يصح له أن يبني فكره على مجرد التقليد والتسليم والإيمان بناء على محض الاختيار والتحكم!

ولكن من أين لك أن تحصر الفلسفة في النوع الأول فقط؟

ألم يوجد فلاسفة ينكرون إمكان الوصول إلى حقٍّ ويقين في بعض المباحث؟

ألم يوجد فلاسفة يقولون: إنَّ العبرة في المنظومة الفكرية التي يعتقدها المرء ليس هو النظر والتحقيق العقلي، ولا في كونه مطابقاً أو غير مطابق، بل في اعتقاد المرء لهذا المفهوم أو عدم اعتقاده له! فإن اعتقده فله أن يتخذه حقاً عنده، وإن نفاه فله أن يتخذه رمياً مرمياً!

وإنْ اعتقده –ولو على سبيل التحكم والاختيار الاعتباطي كما تقول– فله بعد ذلك أن يتناول من ذلك بعض القضايا كمسلمات ثمَّ يشرع في بناء منظومة فلسفية له كما يريد ويهوى!

لا مانع من ذلك كله في الفلسفة بالصورة العامة، نعم نحن نعلم أن بعض أنواع التفلسف ترفض هذا الاتجاه، ولكنه موجود عند غيرهم من الفلاسفة! وأصحابه يزعمون أنه عين الحق، ويقولون: إن من زعم أنه لا يبني فكرَه إلى على مقدمات يقينية مبرهن عليها، فإنما هو مغالط مجانب للصواب، فالمرء لا ينفكُّ عن بناء فكره على بعض مقدمات –على الأقل– مأخوذة بالتحكم المحض، والاختيار الصلب، بلا اعتبار من موافقة لدليل أو لنظر وبرهان.

فإن كان الأمر كذلك، فقد تبيَّن لنا أنه لا يحقُّ لك الاعتراض على المرزوقي من أجل العمل الذي شرع فيه، من زعمه رغبته في العمل على تجديد أصول الفقه –عند المسلمين–، واعتراضك عليه منبعث من كونه فيلسوفاً أصلاً، وأنت تفترض أنه فيلسوف على طريقة معينة ربما أنك تختارها وتزعم الالتزام بأحكامها، وهي طريقة الفلسفة المبنية على البرهان، فما لا برهان عليه، لا يجوز إثباته مطلقاً.

ولم لا يكون المرزوقي مخالفاً لك في الأصل الذي يبني عليه التفلسف الخاصَّ به؟!! فيقول مثلاً: لي أن أنكر إمكان الوصول إلى نفي أو إثبات في مثل هذه المسائل، وبناء على ذلك ولوجوب اتخاذ موقف عملي ما منها لظهور ضرورة ذلك في الحياة العملية، فلا بدَّ من أن أختار بإرادتي –ولو تحكماً- بعض القضايا، ولا يهم من أين أخذتها، لأبني عليها بعد ذلك ما أراه مناسباً للهدف الذي أريده من أنساق معرفية أو فكرية!

إنَّ الإنسان إذا تكلم بهذا النحو، فإنك –د. المزوغي- لا تستطيع أن تخرجه أصلاً من عائلة الفلسفة مطلقاً!

فالخلاف أصلاً يجب أن يكون من قبلِك في أن هذه الطريقة هل هي فلسفة أو لا؟

ولا يجوز لك أن تعتبرها غير مندرجة في المذهاب الفلسفية مطلقاً، ولا يجوز لك أن تعتبر هذا الأمر بديهياً بناء على طريقتك التي تزعمها من لزوم الاعتماد على البرهان والنظر في إبطال الأقوال أو إثباتها.

ولكنك بادرت عليه بالتشنيع انبعاثاً من هذا الأصل المتقرر عندك، وهذا الأصل قد لا يسلمه لك الدكتور المرزوقي!

وحتى لو فرضنا أنه لا يوجد اتجاه فلسفي مطلقاً يتخذ هذا المبدأ أساساً لفلسفته –أي لو فرضنا أنه لا يوجد من سلف الدكتور المرزوقي في هذا الاتجاه الفلسفي مطلقاً!–، فإنَّ النظر الفلسفي لا يجوز أن يمنع أي أحد من أن يخترع له مذهباً جديداً يتفلسف بناء عليه.

وإلا فما الفرق بينك عندئذ وبين الأديان –التي تزعم أنت!– أنها تحجر على الإنسان أن يفكر إلا بناء على مسلمات معينة تضعها له، وهي أصلاً مناقضة لعقله!

فأنت –إذن– تتحكم بالفكر الإنساني، وتريد وضع مسلَّمات لا يصحُّ أن يتجاوزها، وهذا هو عين الاعتراض الذي ترمي به الأديان المنزلة (صحيحة كانت أو محرفة باطلة).

ومن جهة أخرى، لو فرضنا فيلسوفاً يعتمد على النظر والفكر والبرهان فقط! فليس كلُّ من يعتمد على الفكر والبرهان فإنه يصل إلى الحق المطابق للأمر في نفسه كما لا يخفى، فبعضهم يصل وبعضهم يضلُّ!

فلو فرضنا واحداً ممن يعتمد على البرهان العلمي المحض، والطرق العقلية، سار في البرهان الفلسفي، فتوصل إلى عين النتائج المذكورة في بعض الأديان المنزلة! وهذا ممكن عقلاً، فهل يجوز لك أن تمنعه من الالتزام

بنتائج فلسفته التي توصل إليها بنظره الخاص وجهده المضني، محتجاً عليه أنه وافق الأديان المنزلة!

قطعاً لا يجوز لك هذا التصرف بناء على احترام الفكر الإنساني الذي تتمسك به، وتنادي به، وتشنع على الأديان بسبب أنك تتهمها بمخالفة ذلك المبدأ.

فلمَ لا تفترض أصلاً أن د. المرزوقي قد توصل إلى بعض النتائج بعقله المحض وفلسفته الخاصة المبنيّة على النظر –مهما كانت مبادئه– إلى بعض أمور مقررة في الإسلام مثلاً، وهو أحد الأديان المنزلة، فمن أين يجوز لك أن تعارضه وتمنعه من أن يبني فلسفته الخاصة على تلك المبادئ لمجرد أنه وافق الأديان في بعض المسلمات الخاصة؟!

إن هذا لهو محض التحكم! وهو مخالف كما ترى لمبدأ التفلسف الذي تسير عليه وتزعمه مرشداً وقائداً وحكماً؟

وبغض النظر عن المبدأ الذي اعتمد عليه د. المرزوقي في محاولته تلك[1] (تجديد أصول الفقه، أو إعادة بناء أصول الاعتقاد)، فلا يصح لك أن تشنع

---

(١) قال د. المزوغي:" المرزوقي رشح نفسه ليس فقط كفقيه مجتهد، بل كمفكّر إسلامي يحاول تجديد ليس أقلّ من أصول الفقه برمتها. ولنا أن نحدس بأن العون سيستمده مباشرة من الفقيهين المفضلين عنده، أعني ابن تيمية وابن خلدون.."اهـ ، وقال:" الرجل يود إذن أن يجدد

عليه لمجرد أنه خالف نسقاً مشى عليه بعض الفلاسفة أو حتى جميع الفلاسفة من عدم اشتغالهم بأصول الفقه، ولا اشتغالهم بأصول العقيدة!

ثم إنك تخالف واحداً من أهم من تبجلهم، وهو الفيلسوف ابن رشد، وكذلك الفارابي، وغيرهم، الذين حاولوا البرهان على التوافق بين الشريعة (أي الإسلامية) وبين الفلسفة المحضة (الأرسطية أو الأفلاطونية مثلاً)[1].

ولا تستطيع أن تعترض على العديد من الفلاسفة الغربيين الذين كانت منطلقاتهم وأهدافهم متوجهة بأبصارها إلى الديانة المسيحية، ومع ذلك فلم يصحَّ لأحد التشنيع عليهم بأنهم اشتغلوا بالشريعة المنزلة، أو الأديان.

وبهذا الكلام المختصر نرى أن بناء الاعتراض على هذه الحجة أمرٌ غير سديد، ولا قويم.

أصول الفقه ويتفادى الوقوع في التناقض مع القرآن والسنة ويدعي الإلتزام بهما، ولنذكر القارئ بأنه فيلسوف، وبأنه ادعى تجديد الفلسفة، ثم إن غايته ليست نظرية فقط بل عملية، أي «**التحرر من الصراع العقيم بين العلمانية والأصلانية**، التحرر منهما بمنظور إسلامي متقدم على أشكال هذا الصراع."اهـ

والحقيقة كما قررناها في محل آخر أن د. المرزوقي يخالف المتقدمين من علماء الإسلام، ويخالف اتجاهات عديدة من العلمانيين المتمسكين بنمط معين من العلمانية، ولكن ليس بالضرورة أن يخالف جميع أشكال العلمانية وصورها.

([1]) وإن كانت طريقة هؤلاء المحاولين للتوفيق لا نرتضيها أصلاً.

العقل والعقوبات الجسدية

هل وضعُ عقوبات جسدية معينة –بغض النظر عن مقدارها أو كيفيتها– أمرٌ مخالف للعقل من حيث هو عقل؟ أم إن المخالفة فيه راجع لمناقضة العادة والهوى والشهوة الإنسانية، أو الرقة السائدة عندهم؟

وهل بالضرورة يجب أن تكون العقوبات راجعة إلى تسلِّط وظلم من الحاكم بها؟ أم يمكن أن تكون راجعة إلى نوع حكمة ربما يغفل عنها من يزعم هذه المزاعم؟!

أعتقد أن هذه الأسئلة وغيرها ينبغي على الباحث الفيلسوف أن يبحث فيها ويراجع نفسه تماماً قبل أن يتسرع في القول بأن أصل العقوبات مخالفة للعقل[1].

(١) يوضح د. المزوغي جهة اعتراضه على د. المرزوقي في هذه المسألة، وننقل هنا بعض ما قاله مما يوضح أركان معانيه التي يعتمد عليها، ليكون القارئ على بينة مما نحن بصدد مناقشته، فقد قال:" إن أكثر ما يؤرق المتدينين التوفيقيين هو وضع العقوبات الجسدية القاسية والمنافية لحقوق الإنسان الموجودة في القرآن وحتى في العهد القديم، لقد فعلوا كل ما في وسعهم لتجنب الخوض في هذه الإشكالية بجدية والحسم النهائي فيها، بالاعتراف الصريح أنها من أشكال الهمجية لناموس الإنتقام في الشرق القديم. والبعض منهم، مثل طارق رمضان، نادى بالتعليق الظرفي لتطبيق الأحكام دون أن يقيمها على أساس نظرة إنسانية معاصرة للقانون. المرزوقي

على العكس من كل المفكرين الإسلاميين، لم تؤرقه هذه المعضلة، بل رغب الحسم فيها مرة واحدة بدون رجعة. يقول: «لا بد هنا من حسم مسألة سال الكثير من الحبر حولها على الرغم من أني أكره الكلام فيها...وهذه المسألة هي مسألة الحدود». ويعترف بصريح عباراته قائلا: «لا شك أن الشريعة قد وضعت حدودا بدنية قاسية نذكر أهمها بحسب تصاعد القسوة في الحد: ما يتعلق بالمال والعرض والنفس وما يجمعهما كلها أو الحرابة لذلك كان أقصاها». ما الحلّ إذن؟ المرزوقي لا يتبنى أطروحة العلمانيين لأنهم يصفون الحدود « بالبدائية والتخلّف، بمقياس ما يسمونه تقدما في القانون الوضعي الغربي»، ويرفض التمشي مع الأصوليين الذين « بكامل الحماقة يصفون تطبيقها المجرد من غير شروطها بالأمر الشرعي وتعطيلها بالخروج عن الشرع». أين الخلل في هذين الموقفين؟ العلمانيون يريدون تعويض الشريعة بقوانين مفروضة من الإستعمار أو من نوابه العرب الذين هم الحكام الحاليين، لا يهم مضمون هذه القوانين ومدى عقلانيتها، المهم بالنسبة إليه أنها متأتية من الغرب الإستعماري، وهذا المأتى كاف لوحده كي يجعلها فاسدة ولاغية. وكذلك بالنسبة للإسلاميين من دعاة تطبيقها الفوري، لعدم توفر الشرعية للحاكم ولعدم تقيده بتطبيقها على نفسه وذويه. رأس المسألة إذن لا يكمن في الشريعة والحدود في ذاتها، بل الإشكالية هي عدم توفّر الشروط الموضوعية اللازمة لتحقيقها، ولذلك فمن اللازم أولا أن تقام الدولة الإسلامية وأن يصرح مؤسسوها وينصوا بالحرف على أن دستورها هو الشريعة، ثم تربية الناس تربية اسلامية خالصة، حينها مسموح لنا بتطبيق الحدود، والتي يبقى هدفها: «الردع الوقائي أكثر منه العقاب العلاجي». المواطن في هذه الدولة التي ابتدعها المرزوقي سيبادر، من تلقاء نفسه، بمطالبة السلطة إقامة الحد عليه (بتر يديه، أو رجمه، أو قطع رأسه في الساحة العامة) «لأنه يؤمن بأن عقاب الدنيا ينجيه من عقاب الآخرة. أما في حالة انعدام الشروط فإن الكلام عن تطبيق الحدود نفاق وتلاعب بعواطف الجماهير».."اهـ

ولذلك فأنت ترى أنه يحاول أن يضع المرزوقي في مأزق في مسألة العقوبات والزواجر الشرعية، ولكنا نرى أن رأي د. المرزوقي –من حيث الجملة- صحيح، وأن تحليله ورده على الطرفين المذكورين في كلامه، صحيح أيضا.

ولا يضير د. المرزوقي شيئا أن يكون قد وافق الإسلاميين سواء سماهم د. المزوغي وهابيين أو بغير هذه التسمية، فالدكتور المرزوقي في هذه المسألة لم يحد عن أصل العقل كما يزعم المزوغي، ويبالغ في زعمه ذلك.

وأما أن المرزوقي قد انتهز فرصة من الزمان ليعلن عن هذه الأصول التي كان يخبئها في نفسه منذ سنين، فهذا رجم بالغيب، إن لم يكن مبنيا على دليل، ولا يضيره لو صح أن الأمر كذلك بناء على ما قررناه من مفهوم الفلسفة على أي من التخريجين السابقين. أعني إنه لو قام بهذا الانتهاز لما كان بذلك مخالفا لأصل من أصول التفلسفة المقطوع به عند جميع الفلاسفة، ولكنه قد يخالف بعض المسلمات المقررة في الدين!

ولو فرضنا صحة ذلك وهو غير محال في نفسه ولا بعيد في الواقع، فإن التفلسف لا يمنع إخفاء بعض العقائد في نفس الفيلسوف برهة من الوقت إلى أن يستطيع أن يمهد لإفشائها بحسب ما يراه ملائما لهدفه؟ فهذا الأمر لو حصل في الواقع، فإنه لا يخالف أصل التفلسف.

وأما محاولة التشنيع على المرزوقي بأنه موافق لسيد قطب في مصلحاته التي يستعملها، فإنما هو تهويل لا فائدة منه في هذا المقام، فسواء وافقه أو خالفه، فالعبرة في المعنى المقول، هل هو مخالف للعقل كما يزعم المزوغي أو غير مخالف له!

وقد بينا أنه غير مخالف له.

وكذلك لا يضير د. المرزوقي شيئا ما نسبه إليه المزوغي من هجوم على د. محمد الشرفي في توجهاته للهجوم على محمد الشرفي، والذي وضحه المزوغي بقوله:" ولم يحترم أحدا من المثقفين العرب القدماء أو المحدثين. لقد استعمل مكنته الجهنمية هذه ضد مثقف تونسي ورجل حقوق علماني، محمد الشرفي، لأجل كتابه "الإسلام والحرية. الإلتباس التاريخي". واتهمه بأنه دعي سخيف يعادي الإسلام والعروبة وبأنه أجرأ من أوقح الوقحاء. اتهمه أيضا بالتواطؤ وزعم أنه يريد الانبتات، ومتيم بحب فرنسا وبأنه هو ورهطه يستندون على « الدعم الفرنسي والفاتيكاني في محاولاتهم فرض تصوراتهم على البلاد والعباد». ولم ينج من سبابه وتهكّمه حتى العمال بالخارج وقال بأن المفكرين العرب الذين يسميهم أدعياء «ليسوا، كما يزعمون، أو كما يبدر إلى ذهنه، من المتمكنين من الفرنسية، اللهم إلاّ إذا كانت اللغة الشبيهة بلغة جاليات

فإن خالفت أصل العقوبات العقلَ، كما يزعم الزاعم، فكيف يمكن التعويض لمن وقع عليه الأذى؟ أي إن الإنسان الذي قُـتِل له ولد أو أب أو أمٌّ، كيف يمكن أن تعوضه عن ذلك؟ ومن قطعت يده ظلماً وعدواناً، كيف يمكنك أن تقنعه أن لا داعي لقطع يد من قطع يده؟ ومن قتل أخاك أو

العمال في المهجر لغة يعتد بها. ففرنسيتهم من أكثر الفرنسيات هزالا». أطروحات المثقفين العرب لا قيمة لها، و«إعجابهم الغفل لا يتجاوز حجي أي طفل»، والأفكار التي جاء بها محمد الشرفي هي «شديدة البلاهة إلى حد البداهة». لم يكتف بهذا، أي لم يقف عند شخص الحقوقي محمد الشرفي، متهما إياه أيضا بالإنتهازية وبأنه يرغب في المنصب أو يريد أن يبقى عالة على غيره، بل إنه التفت إلى عائلته وذويه وقال بأنه « من الطامعين .. في منزلة "سياسية" أو "إدارية" أو حتى من الراغبين في تجنب المتاعب والمصاعب. لكن لا ينفي أن الأطروحات التي يعرضها ... سواء **بمقتضى تقليد عائلي** أو بمقتضى قناعة ذاتية أو حفاظا على شعرة معاوية، إذ لا أحد ييأس من العودة إلى الوزارة». إنها عادة دائبة عند الرجل ألاّ يكتفي بسب الشخص المغضوب عليه بل بإلحاق أهله وذويه معه في نفس المعمعة كما فعل إزاء ابن رشد."اهـ

نقول إن ذلك كله لا يضير د. المرزوقي مطلقا، ما دام قد ظهر أنه على معايير الفلسفة والعقل لا مخالفة للعقل، **وأما بمعايير النقل والشرع، فإن هذه الحدود ثابتة فيه، ولا يجوز لمن كان من أهل الشريعة أن ينكرها أو أن يخالفها مطلقا**، سواء كان حقوقيا كبيرا مثل محمد الشرفي أو لا، أما إن كان مراد الشرفي الوصول إلى المناصب كما ذكر د. المرزوقي، فهذا أمر لا نعرفه، ونتركه إلى المرزوقي. وهو نزاع فيما بينهما لا نتدخل فيه.

ولا ننسى أن نقول هنا إن للمرزوقي في حكم قطع يد السارق رأياً خاصا يفضي به كما صرح في بعض مقالاته أن لا يحكم بالقطع الفعلي لليد، بل يكتفي بمجرد السجن للسارق، وببعض الأمور الاجتماعية والخدمات التي يزعم أنها تعيد تأهيل السارق، وأول القطع الوارد في النصوص الثابتة في القرآن والسنة بتأويل هو أقرب إلى تأويلات الباطنية منه إلى نظر المتشرعين.

ولدك؟ كيف يمكن أن تبرد أعصابه بإقناعه أن مجرد السجن كاف للمعتدي؟!!

ترى هل تعتقد أن من قال لك: إن هذا الأمر أي مجرد السجن غير كاف، يكون مخالفاً للعقل في أصله؟

فما هو المعيار الذي حكمت به على هذا التصرف أو الموقف بأنه مخالف للعقل؟

ألا ترى أن موقف مَن يزعم المخالفة للعقل نفسه هو المخالف أصلاً للعقل؟! فالعقل لا يوجب حكماً معينا في هذه المظالم، بل كل هذه الأمور عنده، بملاحظة العقل المطلق جائزة، فالعفو جائز، والعقاب بالمثل جائز، كما يجوز أيضاً عنده العقاب لا بالمثل بل بأي صورة عقاب يقترحه مقترِحٌ!

هذا هو الحكم المقطوع به من قبل العقل، والمرجِّح في هذه الأمور لا يجوز أن يكون عين العقل المطلق، لأنه لا ترجيح عنده في نحو هذه المسائل، ولذلك ترى الناس يرجعون في ذلك كله إمَّا إلى عادات أو إلى مواضعات يتواضعون عليها، أو إلى أديان أخذوا بها، أو إلى غيره ذلك... يعني إن الناس يسعون في لجوئهم إلى هذه المصادر للأحكام إلى مرجح يرجح أحد طرفي الممكن على صاحبه.

أمَّا أن يقال: إن العقل يوجب أمراً أو أن العقل يمنع أمراً من هذه الأمور، فيمكن أن يقال، إن هذا مجرد مغالطة محضة، وهي في نفسها مخالفة للعقل كما ترى. فهذا كله متوقف على أن العقل هل يمكنه الوصول إلى حكم يقال عليه إنه عقليٌّ في نحو هذه المسائل، ولا يخفى أن هذا الأمر محل نظر عميق، فليس من السهل أن يلقى الجزم بإمكان وجود حكم عقليٍّ هكذا على سبيل أنه من المسلمات أو البديهيات!

وربما يتصور د. المزوغي أن هذه العقوبات مخالفة لحكم العقل؛ لأنه يقارن بين السرقة وبين قطع اليد مثلاً، فيقول: إن الأمر الذي يسرق مهما كان عظيماً فلا يضارع قيمة اليد التي تقطع!!

ونحن نجد هذا الأمر مخالفاً للعقل، فإن المقايسة إذا أوقعها واحد فلا بدَّ أن تكون من حيثية معينة، فهذا السارق عندما يسرق فإنه لا يعرف القيمة الحقيقية لما يسرقه عند مالكه، ربما يتوقف عليه شراء دواء مثلاً لنفسه أو ولده، فإذا سرق منه فإنه سوف يعجز عن معالجته، وربما يؤدي ّلك إلى وفاة ولده، وربما يكون المال الذي يسرقه السارق قد بذل صاحبه عمره في تحصيله، واستنفد الأعوام الطويلة والجهود العظيمة، ليأتي هذا السارق فيأخذه منه هكذا بلمحة عين، وفي نظرنا أن قطع اليد في مقابل هذه الاحتمالات يسير جدّاً، فضلا عن أن يكون مكافئاً له.

وربما تكون سرقة السارق في نفسها غير مستلزمة لمثل هذه الأمور، ولا متسببة مطلقاً لشيء من ذلك بصورة مباشرة، ولكن لا يجوز أن ننسى أن السارق يعيش في مجتمع، وأنَّ قيامه بالسرقة قد يتسبب عنه استخفافٌ بالقيم الاجتماعية، مما يستلزم مفاسد أكثر بكثير مما لو قطعت يده فكف عن السرقة، وصار بدوره مِثالاً على ما يمكن أن يؤول إليه أمر من يسرق، فيشكل لهم هذا الأمر مانعاً من السرقة.

وعلى كل الأحوال فإن لتطبيق الحدود أو العقوبات شروطاً عديدة لا بد من تحصيلها، لكي نقطع بامتناع وجود أمر مانع من تطبيق الحد أو العقوبة.

ولذلك يقول العديد من المفكرين: إنَّ تطبيق العقوبات والزواجر لا بدَّ أن يسبقه أمور ممهدة لإزالة العذر عن تطبيقها، ولإقامة الحجة على أقيمت عليه، والمناداة بتطبيق الحدود لا بد أن يسبقه أداء الحقوق.

فقد ظهر إذن أن تطبيق حد السرقة على السارق ليس بالضرورة أن يكون مخالفاً للعقل، بل هو غير مخالف.

وليس من ضرورته أن يكون خالياً من الحكمة، بل يترتب عليه حكمة بالغة، ولذلك فإن الفقهاء يقولون إن الحكمة تترتب على أحكام الله تعالى، ولا تكون منبعثة عنها.

وربما يتوهم د. المزوغي أن تلك الأحكام مخالفة للعقل، لأنه يعتقد أن العقل يوجب أحكاماً معينة لا يجوز أن يخالفها مخالف، وأنه قد ظهر له أن ما تقرر في الشريعة مخالف لما تقرره العقول!

وهو قد يعتقد أن الأحكام الثابتة في الشريعة مخالفة بالبداهة للعقل!

وهذا مجرد وهم باطل، فإنَّا أولاً ننفي أن تكون للأمور من نحو هذه الأفعال، قيمة ذاتية لها، يثبتها لها العقل، أو أن تكون ثابتة له في نفس الأمر، وهذا هو المقصود عند أهل السنة بنفي الحسن والقبح الذاتيين، وهذا هو المقصود بقولهم: لا حكم إلا بالشرع.

وليسأل د. المزوغي نفسه إذا كان ما يقرره صحيحاً، فلم رأينا أن بعض الفرق الإسلامية ممن يعتقد ثبوت الحسن والتقبيح بالعقل، كالمعتزلة ينفون أن تكون هذه الأحكام مخالفة للعقل في نفس الأمر، بل يرون وجود التطابق التام بين ما قررته الشريعة وبين مبدئهم العقلي هذا، ولذلك ترى المعتزلة كلهم غير مخالفين لأصول الأحكام الشرعية، ولا رافضين لها، بل تراهم يؤيدونها بالعلل العقلية بحسب وجهة نظرهم، وقد قامت المعتزلة في الدفاع عن الإسلام بحسب وسعهم، مع معرفتنا بالأخطاء التي وقعوا

فيها، لكنا لا نشكك في نواياهم ولا في مقاصدهم، ونكتفي بالحكم عليهم بالصحة أو الغلط[1].

وأعتقد أن هذه الشوكة سوف تظل في حلوق العلمانيين والحداثيين الذين نراهم أحياناً يتعلقون بتفسيراتهم الخاطئة للمعتزلة، عندما ينسبون إليهم أنهم مبدأ التمسك بالعقل، والنفرة من النقل، وأن الاعتزال كان الأساس الذي بنى عليه هؤلاء العلمانيون مقولاتهم الإلحادية، وإنكارهم للأحكام الشرعية، وهم لا شكَّ في ذلك مخالفون للواقع والعقل في الأمرين[2]. ولا شكَّ في أنهم بهذا الموقف يسيئون إلى المعتزلة ويجعلون لهم

---

(١) هذا على سبيل الإجمال، لكن لو خالف بعض المعتزلة معلوما من الدين بالضرورة أو أمرا يجب التكفير به بنص الشريعة، كفرناه، وهذا الأمر ليس مخصوصاً بالمعتزلة بل بكل شخص ينتمي إلى الإسلام حتى لو كان يدعي التجديد **كبعض المعاصرين**؟!

(٢) وبما مضى من بيان، نعلم تماما لماذا نرى د. المزوغي يهاجم د. المرزوقي مهاجمة مباشرة ويقدح فيه من أي جهة استطاع، وقد غضب كثيرا لما استهزأ د. المرزوقي بمحمد أركون، وعلى حسب تلخيص المزوغي نفسه فقد قال في بيان موقف المرزوقي من محمد أركون:"لقد تهكّم على محمد أركون بصورة لا أقدر أن أسميها إلاّ بالصلفة، ولكنه لم يناقش أي من آرائه وكتبه بجدية. بل عمد إلى تقنيته المعتادة، أي السباب والشتم دون التثبت من كتبه والتمعن فيها. لقد قوله كلاما مناقضا تماما لمنحاه الفكري، لأن أركون ليس من دعة العلمانية، ولا حتى النموذج الفرنسي يستهويه بالمرة. المرزوقي قوله هذا الكلام واستخرج منه هذه النتائج دون براهين مقنعة ولا نصوص صريحة: « فيكون مدلول الكلام: "بنية الفكر العربي الإسلامي غير العلمانية هي العائق أمام مسار مجتمعاتنا نحو العلمنة". وعندئذ يصبح مدلول الخطاب: " لو كلّفنا من تفرنس منا لقيادة فكرنا لصار فكرنا قابلا للعلمنة ولتطورت مجتمعاتنا. والنتيجة

أوصافا لا يمكن لمعتزلي أن يقبل بها ولكن هذا شأن العديد من العلمانيين والمعاصرين في هذا الزمان، يوحون للناس أنهم في تفلتهم نالدين مقتدون بالمعتزلة،وهيهات أن يثبت لهم هذا الزعم! ولو وجد معتزليٌّ اليوم متمسك بأصول مذهبه لكان أول الرادِّين على هؤلاء!

المنطقية لهذا الكلام: "فليعد الاستعمار حتى يتم مهمة تحضيرنا. وحاصل القول إن الأستاذ أركون يريد أن يقول :" اعطوني القيادة الفكرية وسأعلمنكم "ألا فرانساز (à la française)"».."اهـ

وسواء أصحت النوايا التي ينسبها المرزوقي إلى أركون أم لم تصح، فقد وافقناه نحن في موقفه الفكري من محمد أركون، لأن أركون داعٍ إلى ما يسميه بالعقل المنبثق وهو عندنا أشبه بمذاهب السفسطة، ويصرح أركون بإنكار مقولة الحق في كتبه، وإن مخالفته لازمة عندنا من هذه الجهات. وهو داعٍ إلى نمط خاصٍ يرتئيه من العلمانية، وقد يكون له بعض المواقف من العلمانية الفرنسية أو الإنكليزية أو الأمريكية، فهذا كله لا يهمنا في تقدير موقفه، لأنه مخالف لأصول الإسلام أصلها، وفي كلياتها وفي أصل بنائها.

وقد أصاب من قرر أن أركون يحاول نشر المذهب العلماني في المجتمعات العربية، والعلمانية تخالف بلا شك أصول الدين الإسلامي –على الأقل كما نفهمه نحن-، ولا ريب في أن د. المرزوقي غير راضٍ عن مقولات أركون، ونحن معه في ذلك أيضاً.

وهذا لا يستلزم رضانا ولا موافقتنا لمقولات د. المزورقي نفسه بالطبع، فإنا نخالفه في العديد من مقولاته ومزاعمه التي يزعم أنه يقيم عليها نهضة جديدة!!

تحليل نقدي لرؤى فكرية

لقد أقام البعض أطروحاتهم الفكرية التي يزعمون أنها الأساس الوحيد الذي يمكن أن تقوم عليه النهضة المرجوة! واختلفت اتجاهاتهم، وسنحاول هنا تلخيص مقولات بعض الاتجاهات التي تهمنا هنا:

أولاً: قال بعض الناس: إن الثورة المرجوة لا يمكن ان نصل إليها إلا بإبعاد الدين وإزاحته عن مركز القرار وإنشاء الوعي ، وبهذا فقط سنتمكن من تحقيق النهضة، وبهذه الطريقة يزعمون أن الإنسانية يمكن لها أن تتطور وتتقدم. وهذا هو أساس الاتجاه العلماني، والحداثي، والتقدمي، والتطوري، إلخ تسمياته العديدة وأشكاله المريبة.

وزعم الزاعمون من هؤلاء أن الدين في أصله يناقض العقل، والعقل كاشف عن أصل الوجود وقوانين العقل صورة عن قواعد لا يمكن النجاه إلا بها، ولذلك نادوا بكل وضوح بإنهاء الحالة الدينية من بين المسلمين، أو جعلها –على أقل تقدير– غير ذات قيمة، بأن يحولوا نظرة المسلم إلى الدين من كونه أساس الحياة ونظامها الشامل، إلى كونه مجرد وجهة نظر للإنسان الفرد بحيث لا يصح له من بعدُ توجيه غيره على هذا الأساس، إلا على

سبيل الاقتراح، ولا يصح له مع ذلك أن يلقي هذا الاقتراح على أنه الاقتراح الصحيح والحقُّ، فلا يجوز تقرير الحق في جانب ما، وإن ألقاه إلى غيره على هذا الأساس، فإنه بذلك يخالف قوانين العقل! فلا ميزة بين الدين وبين غيره، بل غيره من الأفكار والمبادئ الوضعية –مهما كانت وضاعتها– مقدمة عليه، لأنها نتاج عقل بشري، أما الدين فإنه أساطير الأولين ميثودولوجيا.

وهذا هو الاتجاه الذي يسعى طائفة من الحداثيين ومن يُسَمُّونَ أنفسَهم بالعقلانيين[1] إلى ترسيخه ونشره وتعميمه.

ثانياً: ويوجد اتجاه آخر يقول: علينا الرجوع إلى نقد التراث السابق، وإعادة دراسته، وتحليله لنتمكن من العثور على الأصول القوية الراسخة فيه التي نتمكن بها من تقويم حياتنا والنهضة.

ولكن هؤلاء غلبت عليهم الثقافة الغربية، فهم أخبر بالفلسفات الغربية منهم من العلم بالأصول والمذاهب الراسخة بين أهل الإسلام، وتراهم قد اعتمدوا –كلُّ واحد منهم– مبدأً من المبادئ التي قررها فيلسوف غربيٌّ، درسه وأعجبه واعتقد أنه الحقُّ والصواب، فجعل بعد ذلك طريقة نقده

(١) ومن هؤلاء الدكتور محمد المزوغي.

للتراث محكومة بهذا الميزان الغربي، فصار يحكم على المذاهب والنظرات التي أنتجها العلماء السابقون بناء على ميازنه الجديد هذا، فما وافقه منه أخذ به، وجعل منه اللبنات الأولى الموجودة في التاريخ الإسلامي التي لم يستوردها من خارجه، وجعل ينادي إلى إعادة بناء الثقافة عليها، وأما ما رآى أنه يخالفه ويناقضه، فقد بذل ما يستطيع من الوسع والطاقة لكي يثبت أنه عديم الأصول في الإسلام، ولا مستند نقلياً له، وأنه من المبادئ التي وردت إلى المسلمين من خارجهم، إما من الثقافة الهندية أو اليونانية أو اليهودية، الخ.

بل منهم من تجرأ وصار يزعم أن ما انطبق عليه هذا الوصف عنده، فإنه أساس التخلف الحاصل للمسلمين، ولذلك لا سبيل إلى إعدة النهضة وإنشائها إلا بإعدام هذه النظرات –التي يراها هو غريبة– من بين المسلمين[1].

ولو نظرنا في منهج الطائفتين، لوجدنا بعد ملاحظة اختلاف الثانية عن الأولى أنها حريصة في ظاهرها على الإسلام وتنادي بأن النهضة لا تقوم إلا بناء عليه، لكن لا بدَّ من فهمه على الأساس الذي اقتنصوه، وعلى التصور الذي وجدوه!

---

(١) ومن هؤلاء المفكرين د. أبو يعر ب المرزوقي.

فموضع الاختلاف بينهما واضح، لكن محل الاتفاق راسخ، وهو أن المعتمد الذي انطلق من كلا الفريقين هو التبحر في العلوم والفلسفات الغربية، فهي الأساس الذي انطلقا منه، والمرجع الذي يرجعان إليه، والفارق بينهما أن أحدهما نزع أيَّ رسم للإسلام من نفسه، فاختار الإلحاد طريقة له، فأنكر الأديان، والثاني لما كان متشبثاً بالإسلام في قرارة نفسه – على حسب ما يزعم- فقد جعل يبحث عن منهج غربي يضمن له أن لا يضطر –على الأقل ظاهراً، كما يظهر له- لمعاندة الإسلام وأصول الدين، واشترط على نفسه شرطاً آخر وهو أن يجد ولو واحداً ينادي من بعيد بقريب من هذه الأصول.

ثم اضطر هذا الثاني بعد إعلانه أن المنهج الذي كشف عنه هو الممثل لحقيقة الدين، اضطر أن يكفر بكل منهج آخر من مناهج المسلمين، ولو كان راسخاً فيهم، ذا طول وعرض بينهم، وألجأه هذا الاختيار إلى تعليل وجود هذه الطريقة الغريبة عن الإسلام والمسلمين، التي لا تواكب روح القرآن والشريعة، إلى اتهام من قال بها بأنه استوردها من ثقافات أخرى غير إسلامية، ليقصيها هن الاعتماد من أصلها، ويبعدها عن أذهان الناس من كل جانب.

فالطريقتان في نظري تضطر كلَّ واحد من الطائفتين إلى معاندة أصول ثابتة في الإسلام أو إلى الهجوم –كلياً أو جزئياً– على رجال عظماء من المسلمين وعلمائهم، لهم دور عظيم في تمكين الدين ونشره ورعاية قوته بين المسلمين.

أمَّا ما يختص بالعلمانية أو من يصرح بالإلحاد وعدم الاهتمام بأمر الدين، بل يهتم بإبادته والانتهاء من أمره، فموقفه واضح صريح، وما يستلزمه موقفه هذ بين لنا ولغيرنا.

وأمَّا من اختار الطريقة الثانية، فهؤلاء يحيرنا موقفهم ويحير غيرنا، كما يحير الملحدين أنفسهم، فهم من جهة: بينهم وبين الغربيين اشتراك في أصل المنهج، والمبادئ التي يستمدون منها أصولهم وطريقة تفكيرهم، وهذا هو السبب الذي من أجله ربما يحسب بعض الملحدين هؤلاء معهم لا عليهم، ولكنهم من ناحية أخرى متمسكون بمبادئ إسلامية صريحة في الإسلام ولو ظاهراً، ولكنهم يحاولون إظهار أنهم لم يختاروها لمجرد كونها إسلاماً، بل لأنها حلٌّ عقلي ممكن لا يتميز عن غيره من الحلول، أو على أنه الحل الواجب اتباعه، فأصل ومنبع الحجية عندهم لهذه الأصول وكونها معتبرة

عندهم ليس راجعاً إلى كونها إسلاماً، ونابعة من الدين، هكذا بصورة صرحة، لكن مرجعها هو عين مرجع حجية الإسلام عندهم[1]!!

ولنا توقف في تصحيح إطلاق لفظ الحجية عند هؤلاء، وحجية الإسلام! عندهم هو كونه خياراً عقلياً ممكناً بالإمكان الأعم، لأنه يتساوى مع غيره من المبادئ المبنية في نظر هؤلاء على مجرد مصادرات موضوعة بالإرادة انتبه لذلك أصحابها أوْ لا.

فأساس القول بالإسلام عندهم أساس فلسفي، وهم يتحرَّجُون في أغلب الأحيان من إطلاق القول بأن أساس الحجية -أو بتعبير أصحَّ- المرجعية للإسلام عندهم هو مجرد اختيارهم له، لا لكونه الحق في مقابل الباطل.

ويبدو لنا أنهم لهذا الجانب يختلط الأمر عند بعض العلمانيين أو الملحدين في اعتبار هؤلاء إسلاميين حقيقة! فلذلك يعتبرونهم منهم ومعدودين من فريقهم واتجاههم، ولكن بعض الحذاق من الملحدين، عندما يتمعنون في موقف هؤلاء يعلمون علماً قاطعاً أن هؤلاء إن أرادوا الحفاظ على ظاهر انتمائهم للإسلام دون إحداث مفارقة –تناقض- مع أصوله فسيسوقهم

(1) وهو الاختيار المحض. وفي موقفهم هذا–من وجهة نظر إسلامية- محظورات عديدة لا تخفى على الناظر.

ذلك الموقف إلى معارضة أصول يعتبرها هؤلاء أصولاً أساسية في العلمانية والحداثة، أو العقل كما يحلو لبعض تسميتها.

هكذا فإن كلتا الطائفتين ستؤول حالهم ولو بعد حين إمَّا إلى معارضة قواعد مقررة عند الإسلاميين، أو موقفٍ عملي مخالف لما يقبله الإسلاميون، وذلك بمنافرة بعضهم لا على أصول مقررة عند أيٍّ من الفرق الإسلامية بل بأصول مستحدثة جديدة كما قلنا.

وحاصل الكلام، أنَّ كلَّ من ينطلق في تأسيس الفكر الإسلامي من أصول خارجية عنه، ولو مع وجود مشابهة بينها وبين ما قد يجده عن الإسلاميين، فسوف يؤول أمره إلى تناقض عملي أو نظريٍّ.

فالانطلاق للتجديد وإعادة النهضة للمسلمين، لا بدَّ أن يكون مبدؤه من الإسلام ومن القواعد التي قررها الإسلاميون وفرقهم الراسخة، وأقرب هذه الفرق إلى الصواب هي أقربهم وأولاهم إلى تحقيق النجاح الذي يصبو إليه الناس من أهل الإسلام.

أمَّا بعض الفرق المخالفة لأصول الدين ولو كانت قديمة في المجتمع الإسلامي، فمهما حاولت إقامة النهضة مع مراعة أصولها فقط دون أصول

غيرها من الفرق الإسلامية، فسوف يؤول عملها إلى نوع إفساد، وإن ظهر لهم أنهم يعملون في سبيل الله!

أمَّا الفرقة التي هي أصح الطوائف علماً بالإسلام وعملاً به، فمهما حاولت إقامة النهضة على الأصول التي تقررت عندها، فإنها لا بدَّ صائرة إلى النجاح والفائدة المطردة، لأن عملها ما دام منطلقاً من الإسلام وأصوله الراسخة، فلا يفضي ذلك إلى مفاسد إلا متوهمة عند من يخالفهم أو لا يعي أصولهم.

ما يختص بأبي يعرب

لقد أقام د. أبو يعرب المرزوقي نهضته –كما يزعم!–على عَلَمين من أعلام المسلمين، الأول ابن خلدون، والثاني ابن تيمية[1]، وزعم أن الأسس النظرية التي بيَّنها ابن تيمية ولو كان يبينها بلا قصد، ولم يستطع لعوامل عديدة أن يكمل مشروعه النهضوي الثوري لأسباب معينة عنده، والأسس التي أقامها ابن خلدون بناء على دراسته لأحوال الأمة دراسة واعية، وفهمه لقوانين العمران والحراك البشري – هذان الأصلان هما المأخذان الضروريان اللذان لابدَّ من الالتفات إليهما عند التوجه لبناء الأمة والفكر الإسلامي بناء نهضوياً!!

فشروط نهضة الأمة تتلخص في الأخذ بخلاصة أعمال هذين الجبلين أو العملاقين –على حسب تعبيره– مع بعض الترشيد أو الإضافات التي لا تزيد كثيراً على جوهر مقالهما!!

(١) ونحن نطلق على ابن تيمية أنه علم من أعلام المسلمين باعتبار الأمر الواقع، وإن خالفناه في العديد من قواعد فهمه للإسلام.

ويزعم أن المسلمين إنما انتكسوا عندما تجاهلوا هذين العملاقين.

وفي المقابل يزعم أن أعلام المسلمين من أهل السنة ومن غير أهل السنة الذين خالفوا أصول هذين العلَمَين لا بدَّ من إماتتهم من قلوب الناس، ومحو ذكراهم، وإزالة ما بقي من تعاليمهم، لأنها إن استمرت في التجلي في أذهان وعقول بعض البشر المؤثرين في لمجتمع الإسلامي، فستكون لا محالة عائقاً للنهضة المبتغاة من طرفهم[1]!

ولذلك فإننا نراه قد شنَّ حملة قوية جداً على المذهب الأشعري[2]، وعلى المذهب المعتزلي، وعلى الشيعة على السواء، مع تمييزه بينهم من بعض

([1]) فطريقتهم إذن طريقة إقصائية، وهي التهمة نفسها التي يرمون بها على المخالفين لهم ممن يتابعون أصولاً راسخة في التاريخ الإسلامي والمذاهب عند المسلمين! مع أن هؤلاء –أي المستحدثون- هم الأحق بأن يكون مستنكراً عليهم.

(٢) قال د. المزوغي ملخصا رأي د. أبي يعرب:" وأخيرا فإن آلية التكفير الفقهي والتقسيم المانوي للإنسانية ولإنتاجاتها الروحية تكاد تكون هي الخيط الواصل بين ثنايا كتاباته، ففي كلّ مرة يردد علينا، دون كلل، هذا التقابل الإختزالي بين الإنسان الواقعي والإنسان الإسمي:

ـ الواقعي هو ذاك العالم الساذج الذي يعتقد أنّ الكلّي له وجود مستقلّ بذاته (متعال=الإفلاطونية أو محايث=الأرسطية). هو شيعي أفلاطوني اشراقي متصوف، أرسطي في منطقه، معطّل للعلم والعمل، سافل ورذيل هو أيضا مسيحي أفلاطوني محدث، فرعوني قرمطي، رشدي معتزلي سفسطائي، ديانته محرفة، هو جرماني (ألماني) من دعاة المادية والماركسية الملحدة. وبالجملة الإنسان الواقعي يحتكر في ذاته الشر المحض ولا بد من محاربته و تدميره.

ـ أما الإسمي فهو ذاك الفقيه السني الناكر والمحطّم لأسطورة الكلّي، حرفته الرسمية الفقه، وفسحته في فراغه الرياضيات (الإسمية طبعا). عدو للمنطق وللميتافيزيقا الأرسطية، تقدمي مشجع للعلم والمعرفة، ديانته أصيلة وهي الإسلام أي "الحنيفية المحدثة"، ذو نفس توراتي

الجهات، ولكن تميز الأشاعرة عن غيرهم لم يشفع لهم عنده، بل إنه ينادي ولن يزال ينادي بإزالة مفاسدهم التي علقت بعقول الناس إلى هذا الزمان.

ويزعم في أثناء كلامه وفي شروحات ضافية له، أن أسباب رفضه للأشاعرة أن فيهم نمطاً من التفكير راجعاً إلى الفيض أو المسيحية المستترة تحت رداء التصوف أحياناً والفرق الباطنية أحياناً أخرى!! ويرجع بعض الطوائف إلى مأخذهم من أصول اليهود الذين كانوا يبيعون شريعتهم بعرضٍ من الدنيا قليل، ويقصد بهذا المعنى الفقهاء الذين يصفهم بالمافيا – وهي عصابة من العصابات التي نشأت في إيطاليا ثم انتشرت في أرجاء العالم، سبيلها النهب والسلب، والقتل لمن يعارضهم إن قدروا على ذلك، وهم يعاونون أنفسهم ومن يمشي على خطاهم–، فهذا المفكر العبقري يشبه الفقهاء والصوفية في بعض كلماته ونحوهم بالمافيا! ومع ذلك يزعم أنه جاء لإنهاض الأمة من غفلتها، وكيف ينهض أمة يزري بفقهائها مثل هذا الإزراء؟!

موسوي، شديد الإيمان عدو للملاحدة والدهرية، متعاون ومتعاقد مع الله. هو تيمي في تنظيره العلمي (نسبة إلى ابن تيمية) خلدوني من حيث تنظيره العملي، قومي عربي اصلاحي، ينتمي إلى مجتمع الإستخلاف، حنبلي محطّم للعقل ومحرر للإنسان، صاحب الحق، غير متألّه ومسيطر على الوجود. الإسمي، بالفعل، هو الخير المحض وعلينا أن نعتنق مذهبه بلا نقاش، إن كنا نرجو الخلاص في الدنيا و في الآخرة."اهـ

ومحل خوف العلمانيين والملحدين من هذا الاتجاه أنه قد يكون ممهداً لعودة الدين إلى أرجاء الدنيا، بعدما ظنُّوا أنه قد زال وانتهى بفضل جهودهم المتعاقبة المتواترة على ذلك إلى هذا الزمان! فهم يرفضون أشد رفض أن يعود واحد ممن كان معدوداً منهم أن ينحرف على عقبيه وينكص عن التقدم الذي هم فيه، فيعود إلى المناداة بأصول بائدة وآراء متهاوية ويستعير مصطلحات فقهية!! ملبساً إياها لباس الفلسفة[1].

---

(١) قال د. المزوغي:" وها هو الفيلسوف المحنك متعدد الكفاءات والمتمرس بالرياضيات والمنطق والفيزياء الحديثة وفلسفة العلوم، لا يتورع عن النهل من ذاك الماضي الفقهي المجيد، واستمداد كلّ ما يحتاجه للسطو على معاقل المنطق والعقل والعلم اليوناني وتحطيمها. حالاّ محلّها قوالب إسلاموية وهابية بحتة، ملبسا إياها لباس الفلسفة: الإستخلاف، الديانات المحرفة (اليهودية والمسيحية، أما الديانات الأخرى فلا هو يعترف بها ولا هي تستحق عناء الذّكر أصلا)، الفلسفات المحرفة، الحلّ الديني، الخلفاء والدولة الإسلامية، العلمانية والزندقة، الحق الإلهي في الإمامة، الخلق الإلهي والإبداع من عدم... إلخ. "اهـ

وهو بالطبع لا يهمه اللباس الوهابي بعينه، بل هو رافض لكل لباس من ألبسة الإسلاميين، وهابيا كان هذا اللباس أم غيره (كالأشعري والمعتزلي والشيعي...الخ).

ومنشأ رفض د. المزوغي وطائفة الملحدين المعاصرين للفقه وأساليب النظر المستمدة من المتكلمين والفقهاء أن الفيلسوف يرفض أن يخضع لحجية كتاب يدعى أنه منزل وأنه يجب تطبيقه في كل فترات التاريخ، وقد صرح بذلك قائلا:" لأن الفقه هو أمر خارج عن هموم الفيلسوف وبعيد بعدا قصيا عن أهدافه ومناهجه النظرية، وذلك لسبب بسيط وهو أن الفيسلوف يرفض، من حيث المبدأ وطبقا لشروط الفعل الفلسفي، فكرة المرجعيات المقدسة، ويرفض أيضا وجود كتاب منزّل يتعالى على حتميات التاريخ الأرضي وقابل لأن تفعل أحكامه في عصر غير عصره."اهـ

مع أن هذا الاتجاه في الحقيقة قد يكون ممهداً لسيطرة العلمانية من جديد، وذلك بعد أن صارت أفكارها تنكشف عند العوام والعلماء، وصارت أقرب إلى أن تكون مرفوضة عند المسلمين عامتهم وخاصتهم منها إلى القبول، فنحن نقول إن هذا الاتجاه المستربل ببعض مظاهر ألبسة علماء قدماء، قد يكون باباً جديدا تنسل منه العلمانية بصورة مبتدعة لتبقي لها أركانا ثابتة بين أظهر المسلمين.

والسبب الذي لأجله يرفض العلمانيون استعارة آراء دينية والخضوع لها، أنهم يعتقدون بعدم وجود الإله أصلاً، ولا يعتقدون بالنبوات، ولا باليوم الآخر، ولذلك فهم يرفضون أن يخضعوا أنفسهم لأحكام كتابٍ يزعم أنه منزل، ويرفضون أن يجيزوا عموم أحكامه لزمان غير الزمان التاريخي الذي نشأ فيه، وهم يعتقدون أن بعض البشر أنشأ هذا الكتاب بالطبع، ولذلك فهم غير مكلفين أصلاً باتباع هذا البشري، إذ اتباعهم لعقلهم (أو وهمهم) أولى من اتباع أسطورة من الأساطير.

وكما تعلم فهم يرفضون الأديان جميعا، جملة وتفصيلا، لمجرد كونهم غير مؤمنين بالله تعالى، ولو كانوا مؤمنين به، فهم غير مؤمنين بالنبوات، ولا باليوما لآخر طبعا، فهم خارجون عن الأديان كلها.

وهذه النظرة هي الأساس في النظرة إلى تاريخية الدين، إسلاماً كان هذا الدين أو غير إسلام كالمسيحية واليهودية وغيرهما، فهم يعتقدون أن الأحكام الموجودة في تلك الكتب المقدسة لا ينبغي أن تتجاوز الزمان الذي حصلت فيه، فالزمان قيد من قيود تصحيح العمل بها، والعمل الذي يصححون الالتزام به آنذاك، فمنشأ الإلزام به غير مبني على احتجاجهم بالدين كما قلنا، بل على مجرِّد أن الناس الذين في ذلك الزمان خضعوا لتلك الشريعة.

ما يتعلق بالدكتور المزوغي
وما يمثله

لقد طرح المزوغي عدة أفكار وآراء، هي في جملتها ليست جديدة، ولا أقول ذلك للاستخفاف بها، بل لإظهار أن الحجج التي يمكن أن يأتي بها الرافضون للأديان لن تتعدد، إلا ما نَدَر، وسوف يظلون يأتون بها نفسها في صور وأشكال مختلفة، لا تتغير إلا الألفاظ والاساليب التي يصوغون بها كتاباتهم.

وهم في أغلب الأحيان يسمون تلك الأساليب بأسماء نظرات أو فلسفات معينة، وربما ينهبر بعض العوام غير الغائصين بأمور الفكر والنقد بهذه الألقاب والأوصاف التي تُضفَى، والحقيقة أنها في معظمها مجرد تكرار!

وقد أشرنا إلى بعض أهم الأفكار التي جاء بها، لكنه فيما يتعلق بالدكتور المرزوقي اتبع أسلوباً خاصاً، وهو محاولة التشنيع على المرزوقي لمجرد أنه خالف الفلاسفة! في بعض الآراء، واتبع طريقة المتشرعة، ولو ظاهراً!!

إن هؤلاء الفلاسفة! لا يسمحون أن تمتهن طريقتهم وسوف تغلي قلوبهم غضباً إذا رأوا واحداً منهم يتراجع عن معتقداتهم! وآرائهم التي يرتأونها! فكما يغضب الشيعي مثلاً عندما يتسنن أحد المسلمين، وبالعكس، وكما يغضب المسلم ويتضايق عندما يتمسح (يتنصر) أحد من كان مسلما أو يتهوَّد، فكذلك بالضبط هؤلاء الفلاسفة يغضبون عندما يحصل معهم نحو هذا الأمر، فهم إذن قد تخلقوا بأخلاق المذاهب والأديان والفرق والملل والنحل التي يلسعون غيرهم بألسنتهم إذا رأوه قد تخلق بها، ويعتبرونها أمراً رجعياً في نفس الأمر؟

وقد أصاب علماؤنا المتقدمون من المتكلمين عندما جعلوا الفلاسفة في ضمن الفِرَق والنحل، وهذا بناء على معرفتهم التامة أن الفلاسفة مهما كانت آراؤهم المخالفة للدين الحق، فإنهم لا يعدون أن يكونوا مجرد فرقة من الفرق تتلبس لبوس التعقل والعقلانية ويتظاهرون بأنهم لا يقولون إلا الثابت بالعقل، ويزعمون أنهم رافضون للتقليد الأعمى والتبعية للأساطير والأديان لأن في هذا تحجيراً على عقولهم وإغراقاً في الضلال! فهؤلاء الفلاسفة! يجتمعون إذن على آراء ارتأوها، ونحن لا نسلم لهم حقيتها كما لا يسلمون لنا حقية الدين.

إذن فهم فرقة من الفرق ونحلة من النحل يجتمعون حول آراء نحن نزعم أنها في معظمها أو كلها تابعة للهوى، وإن زعموا أنها نتيجة العقل المحض أو غير المحض، وعلى هذا يكون السباق والجدال والتحاور.

ولذلك فإننا نحاورهم لإثبان بطلان آرائهم أو عدم افتراقهم في الأصول التي زعموها عمَّن يذمون!

وقد عبَّر المزوغي عن ذلك الاتجاه في مناقشته للدكتور المرزوقي فقال مثلاً:" لكن الرجل في رده على مبحث البوطي أضاف أشياء **يَقشعرّ منها كلّ مفكّر تنويري**، لقد بدأ يُسرّب **مقولات منحدرة من روح التكفيرية** والجماعات الإسلامية على شكل جُرعات طفيفة. بدأها بالحاكمية الإلهية، وهي فكرة أبي الأعلى المودودي **زعيم المتطرفين** في باكستان والذي بسببه بَقي ذاك البلد يُعاني الويلات من الإسلاميين إلى يومنا هذا. ثم رَفضُ الوساطة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هي من بين المَحاور الأساسية في **إيديولوجيا الوهابية** .الحكم لله وليس للعباد، مقولة رفعها سيّد قطب، وهي **عماد حركة التكفير والهجرة** التي عاثت في مصر فساداً، كل هذه المصطلحات والأفكار تتسرّب خلسة أمامنا مستعملاً تقنيته التي برع فيها وهي التفريع والتقسيم وتقسيم التقسيم، بالإضافة إلى غموض العبارات وتعتيم الأسلوب كي لا يتفطّن لها القارئ الذي ما زال يعدّه فيلسوفا. "اهـ

وقال أيضاً:" لكن في حقيقة الأمر خطاب المرزوقي لا يُنافي توجّه الأصوليين ولا يَحيد عنه قيد أنملة، يكفي اقتراحاته وحلوله وحتى عباراته كي ندرك أغراضه أتم الإدراك. الحاكمية لله هي قاعدة أولية غير قابلة للنقاش."اهـ

ولا نريد أن نأتي بأمثلة أكثر من ذلك، فإن نفس التشهير بالمرزوقي بين طائفة العلمانيين (التنويريين، أو الملحدين) على اعتبار أنه معدود منهم، ومحسوب عليهم! فإن المزوغي يريد من هذه الجهة تأليب الناس عليه، وتحريضهم لاتخاذ موقف منه!

إنه التصرف نفسه الذي يمكن أن يصدر من مسلم يعترض على مسلم يتراجع عن الإسلام إلى المسيحية أو العكس، والأسلوب نفسه الذي يتبعه شيعي يهاجم من كان شيعياً وقد انتسب إلى السنة، أو العكس، ألا ترون أن النفسية التي تحكم هؤلاء التنويريين هي نفسها التي تحكم النحل والفرق والمذاهب، وهذا مما يؤكد أنهم عبارة عن طائفة من الطوائف ومذهب من المذاهب، لا أكثر ولا أقل، لكن الفارق بينهم وبين غيرهم أنهم يزعمون بكل صلافة أنهم هم الذين على الحقِّ المبين، وغيرهم يهوي في الضلال الأثيم والهاوية التي ليس لها قرار!

ومع ذلك تراهم يعترضون على هؤلاء جميعا عندما يتصرفون على هذا النسق، ويرمونهم بالرجعية والتخلف والحجر على الفكر ...إلخ التهم الجاهزة عندهم...!

إنها عبارة عن مكابرة ظاهرة! وتحكم بغيض إذن..

ونحن لا نعتقد أن الدكتور المرزوقي سوف يتأثر بنحو ذلك التشنيع الذي يشنه عليه المزوغي أو غيره من التنويريين!! لأن هذا الرجل كما نراه لا يهتم لآراء غيره إذا كان مقتنعاً بما يقول، وهذه سمة من سمات المفكر الحرّ، نرجو أن يكون كذلك[1].

(١) نقول ذلك عن د. أبي يعرب المرزوقي ونحن نخالفه في بعض الآراء التي قال بها، ولا يهمنا ما يمكن أن يطرأ في ذهن الناس عند سماعهم لهذا الرأي، فنحن نعتقد أنه العدل في الحكم على الأشخاص وتنزيل الناس منازلهم لا نرجو منهم جزاء ولا شكوراً، ولا نترجى وعداً ولا نخاف وعيداً، إلا ما كان من عند الله تعالى فهو الحاكم لا غير، وله الأمر وإليه المصير.

د. المرزوقي والتصوف

لا بدَّ وقبل كل شيء من أن نبين بإيجاز أن التصوف طريق العمل، وأصله الزهد في الدنيا ومتاعها، كما نصَّ عليه كبار الصوفية، ثم أطلق أهل السنة على أنفسهم اسم الصوفي للتمييز بين من كان على طريقتهم (اعتقادهم والتزامهم بالشريعة) وبين من خالف ذلك واتبع طريقة الزهد على غير أصول الإسلام كما قررها أهل السنة، هكذا كان غالب الأمر حتى زمان الإمام القشيري[1]، أو قريباً من زمانه.

ثم اتبع الطريق من بعد ذلك أناس خلطوا الزهد مسمين إياه بالتصوف بأمور لا يصححها أهل السنة، ولا يجيزونها، وبنوا تصوراتهم على عقائد غريبة عن الإسلام أو فيها نوع انحراف، ومع ذلك أبقوا اسم التصوف، فدخل في التصوف من هذا الباب من كان على طريقة أهل السنة ومن خالفهم من سائر الفرق.

ولذلك اشتهرت في عبارات العديد من المتأخرين عبارات للتفريق بين هذين الطريقين في التصوف، فاستعملوا التقييد للتفريق، فقالوا مثلاً:

---

(١) انظر الرسالة القشيرية، مقدمتها.

التصوف السني، والتصوف الفلسفي مثلاً، أو التصوف الإشراقي، إلى غير ذلك من عبارات، بعضها معلوم ومشهور وبعضها لا.

وقد غلا بعض من انتسب إلى طريقة التصوف، حتى أدخل بعض عقائد الإشراق والغنوص في بنائه العقائدي[1]، وبقي اسم التصوف يطلق عليهم، لكن العلماء العارفين يميزون بين الصوفي صاحب الطريقة المستقيمة وبين الصوفي الذي اختلطت عليه المقاصد والمبادئ أو خلطها قاصداً.

ولم يبرع الدكتور المرزوقي في التمييز بين هذين الصنفين أو بين هاتين الطريقتين من الصوفية، فكان غالباً ما يطلق حكمه على الصوفية بأنهم يجمعون الخرافات ويبنون على الفيض والإشراق.

وكان عليه أن يميز كي لا يُعتَرَض عليه باعتراضات موجَّهةٍ كما فعل الدكتور البوطي في ردِّه عليه، ووافقه في ذلك د. المزوغي مع تصريحه بأنه لا يوافق البوطي، زاعماً أنه يوافقه لمجرد البحث العلميِّ المحض[2].

---

(1) الذي ينبغي أن يكون مستمدا من الإسلام!

(٢) قال مثلا في تلخيص كلام البوطي ورده على المرزوقي مما يتعلق بالدفاع عن الفقهاء:"وأود أن أنبه القارئ بأني لا أدافع عن أحد منهما، **وليست لدي أية ميولات فقهية**، لأنني، كما قلت سابقا، أعتقد بأن التشريع هو أمر خارج عن الدين. ولكني تعاطفت مع البوطي، لا لأمر يجمعني به من حيث التوجه الإيديولوجي، بل لوضوح عباراته وسلاستها، وجلاء أفكاره ثم، وهذا هو الأهم، لأنه يقارع الفيلسوف الدكتور المرزوقي بالحجة والدليل

أو كان ينبغي أن يميز بين بعض الصوفية الذين اتبعوا السلطان لهوى أنفسهم، واستغلوا طريقتهم للوصول إلى مآربهم، وبين من أبوا ذلك. وقد أشار إلى تلك الآفات التي وقع فيها بعض الصوفية العديد من كبار أئمة التصوف كالقشيري والشعراني والشيخ زروق وتاج الدين السبكي وغيرهم كثيرون!

فلم يكن يجوز له أن يعمِّمَ الحكم على الصوفية كلهم بأنهم اتبعوا السلطان، وأدخلوا في العقائد بعض المبادئ الغنوصية أو الفيضية!

النصي. **لقد ذهبت** في **حالها اتهاماته للفقهاء بأنهم أذيال السلطان، والتي زعم أنه استمدها من ابن خلدون**. النص الذي استشهد به البوطي يكذب عيانا ونهائيا هذه التهمة المعممة والشاملة والتي وصفها البوطي بأنها خطيرة. ونحن نعتبرها كذلك**، ليس دفاعا عن الفقهاء وعن علمهم، بل دفاعا عن أخلاقيات الحوار فضلا عن أدبيات الكتابة وأسلوبها**."اهـ .

وأما مما يتعلق بالدفاع عن الصوفية فقال المزوغي:" هذه الأمور لا تدخل في قوالب تفكير المرزوقي ولا تستجيب إليها بتاتا، لأن المتصوفة عنده هم شرذمة باغية في خدمة الجبروت السياسي في الداخل، وهم خونة لأنهم لا يتوانون من التواطئ مع الغزاة والمستعمرين. كل هذه التهم الفاقدة للسند النصي هي من باب الخيالات والأوهام، البوطي يقول إنها اصطناعات، وهو لا يخفي تأرقه وحرجه من هذا الصنف في التفكير والكتابة: «إذن فإن من الوضوح بمكان أن الدكتور أبا يعرب، **اصطنع** لنفسه هذا الموقف العجيب من أئمة الشريعة الإسلامية وفقهاء المذاهب من الانتقاص والاتهام لهم والتشنيع عليهم والحكم عليهم بصفات نعلم إلى هذه الساعة أنهم بريؤون منها."اهـ

وتأمل كيف عبر البوطي بكلمة "اصطنع" –التي تنبه لها المزوغي- ليدل على أن الفكرة التي في ذهن المرزوقي لا تعبر عن واقع خارجي أبدا.

ملاحظة

إن الأسلوب الذي يتبعه الدكتور المرزوقي أورثه عنتاً مع المخالفين، وإشكالات عنيفة داخل المنظومة الفكرية التي يحاول إرساء قواعدها، أعني بين المسلمين، ولم تتمَّ له بعدُ، وقد أدخل نفسه في إشكالات عديدة، بحيث يصير من الصعب على الإسلاميين ذوي الاتجاهات الراسخة أن يقبلوه، وبالطبع فإن العلمانيين ومن يسمون أنفسهم بالتنويريين لن يقبلوه على صورته الحالية[1].

---

(١) أخاف فعلا أن يكون كلام د. المزوغي صحيحا:" فالمرزوقي مخطئ، في حق الإسلاميين مرتين: **لأنه ينتمي إليهم ويحاول ابتداع أشياء جديدة من داخل مرجعياتهم ويلعب على المتشابهات والغموض، بحيث أن أقواله إن أخذت على حرفيتها، فإنها قد توري تملّصا من الشريعة**، ودفاعا عن العلمانية، لكن لا هذا ولا ذاك، فالشريعة بالنسبة إليه مقدسة، لا تمس، أما العلمانية فهي أحقر النظم السياسية في العالم."اهـ

وقد أخطأ الدكتور المزوغي في التفريق بين موقف د. المرزوقي من الإسلاميين والعلمانيين، والحقيقة أن موقفه منهما واحد، فهو رافض للاثنين معا. وقد بينا ذلك في مقال خاص بالمرزوقي.

يبدو لي أن د. المزوغي ما يزال حائرا في د. المرزوقي وفي موقفه الذي يبدو له متناقضا. ولذلك فهو مع اتهامه للمرزوقي بأنه يستحدث أمورا في الإسلام ليست فيه، إلا أنه يقول إن الإسلام يعتبر مقدسا له. ولم ينتبه المزوغي أن د. المرزوقي يعتبر مقولاته منتمية إلى حقيقة الدين الإسلامي فالإشكالية إذن إشكالية في فهم النصوص أو في تفسير التاريخ وتحليله والمبادئ التي

خاتمة

لا يخفى أن المعركة بين الأفكار المبنية على مفاهيم مقررة في الدين وبين تلك الآراء المستمدة من مصادرة أخرى، لن تزال موجودة مدة بقاء المتدينين، بل مدة بقاء الدين، ووجود هذه المجادلات والمناظرات بين أرباب الأفكار لن يزال موجوداً، ويخطئ من يتوهم أنه سيأتي يوم على أهل الإسلام يستغنون فيه عن آلة تكون عونا لهم على مناظرة المخالفين سواء لأصول الدين أو فروعه. ولذلك فقد اهتم علماء الإسلام بإقامة أركان علمٍ هو من أهم علوم الدين، وهو "علم أصول الدين"، ويسمَّى بعلم الكلام، وعلم التوحيد، وعلم العقائد، وإن زَعَمَ بعض المتَخَرِّصَةِ أنه السبب في تخلف المسلمين! فلا نبالي بهؤلاء المغامرين المستهينين بجهود علمائنا.

وهذا العلم، لن يزال أهل الإسلام الحريصون على حفظ دينهم أمام حجافل المخالفين والملحدين يَنْهَلونَ مِنَ القواعد التي قَرَّرَها فيه المحَقِّقُونَ من العلماء الأكابر.

اعتمد عليها في ذلك. والأمر ما يزال بحاجة إلى مراجعة أخرى كما لا يخفى.